كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبّر بالضرورة عن رأي الحزب ماعداالافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

الافتتاحية:

الضرورة السورية لعقد المؤتمر الوطني العام

يترك سقوط الديكتاتوريات مشكلات كبرى، كما رأينا في ليبيا واليمن في الأربعة عشر عاماً الماضية، ويبدو أن مرحلة ما بعد 8 كانون الأول 2024 في سوريا تقول بمشكلات مماثلة إن لم تكن أكبر بعد سقوط نظام حافظ الأسد وابنه.

ولكن من يراقب الثمانية أشهر ونيف التي تفصلنا عن ذلك اليوم السوري يلاحظ أن هناك مشكلات جديدة قد نشأت عن سياسات السلطة السورية الجديدة وممارساتها، في الساحل بآذار الماضي، وفي صحنايا وأشرفية صحنايا بأواخر نيسان وأوائل أيار، وفي محافظة السويداء بتموز الماضي، حيث بان من هذه المحطات الثلاث الدموية أن السلطة الجديدة ليست لكل السوريين، عندما ظهر بهذه المحطات ممارسات وانتهاكات، ومجازر في المحطتين الأولى والثالثة، قامت بها تشكيلات مسلحة ،منضوية في مؤسسات رسمية، على أساس طائفي بحق مدنيين، وهذا واضح في التقرير الأخير عما حصل بالساحل الصادر عن الأمم المتحدة، ولو أنه يؤكد أنه "لم يجد أي دليل على وجود سياسة حكومية محددة أو خطة لشن هذه الهجمات"، أو قامت بها تشكيلات غير رسمية أو أفراد تحت أعين القوات الرسمية أو من خلال إغماض عينيها، هذا غير السماح لتشكيلات أتت من محافظات سورية، بأن تقوم بحملات عسكرية على محافظة سورية، كما حصل مؤخراً بمحافظة السويداء من ما سمي بـ"قزعة العشائر"، التي كان من الواضح أنها برضا السلطة القائمة في دمشق.

لم تظهر هذه المحطات الثلاث فقط أن السلطة ليست لكل السوريين، بل أظهرت أيضاً أنها غير مسيطرة على الأرض، وكذلك عدم سيطرتها على تشكيلات رسمية تتبع لها إدارياً، وحتى بان عدم إدراكها بأنها مسؤولة عن كل "ضربة كف" تحصل على الأرض السورية، سواء كان ضارب هذا الكف من مواليها أم من معارضيها.

ثم من يراقب هذه المحطات الثلاث، يلاحظ بأن من ورّط السلطة أو مواليها أو بعض تشكيلاتها في ما حصل من مجازر بالساحل كان خصومها من أفراد النظام السابق الذين قاموا بحركة عسكرية منظمة، وفق تقرير الأمم المتحدة المذكور، وربما كانوا يريدون من خلال ما ارتكبوا من مجازر بحق قوات الأمن العام وبحق مدنيين على الطريق الساحلي دفع السلطة أو مواليها إلى ارتكاب مجازر مضادة لخلق خنادق من دم

بينها وبين مواطنين سوريين من طائفة معينة، بعد أن أظهرت السلطة الجديدة في فترة 8 كانون أول 2024 –6 آذار 2025 صورة ثانية غير الصورة التي أعطاها النظام السابق عن "توحش الاسلاميين ونيتهم بالذبح الطائفي"، والأرجح أن الهدف الرئيسي لمن قام بحركة 6 آذار كان ليس السيطرة على الأرض بل كسر هذه الصورة للسلطة الجديدة وإجبارها على ألا تكون لكل السوريين، وهذا ما نجح به القائمون بتلك الحركة، الأمر الذي رأيناه يتكرر بعد خمسين يوماً عندما اندفع موالون للسلطة الجديدة إلى استهداف أفراد من الطائفة الدرزية بعد شريط مفبرك، ومن دون أن تقوم السلطة بحجزهم ومنعهم وقمعهم عن هذا الاستهداف الذي شمل الجامعات، ثم كانت الطامة الكبرى في شهر تموز الماضي عندما كانت قراءة السلطة الخاطئة للوضع في محافظة السويداء قد دفعها إلى تحرك عسكري باتجاه المحافظة أوقعها في مجابهة مع اسرائيل وقامت قوات تابعة لها، أو موالية لها أو تدعي الولاء لها، بممارسات ومجازر وسلب ونهب وتهجير بحق مدنيين على أساس طائفي جعلت الموالين للوحدة الوطنية السورية أقلية بين أبناء المحافظة مع أنهم كانوا أكثرية قبل يوم 12 تموز 2025، مع تسجيل ممارسات مماثلة قامت بها مليشيات مضادة للسلطة في محافظة السويداء بحق العشائر البدوية.

كل ما سبق يدفع لمراجعة المسار السوري لما بعد يوم 8 كانون أول 2024، بعد أن وضح أن المسار القائم يقود البلد إلى اضطراب أكبر من الاضطراب الذي أنتجه حكم بشار الأسد، وإذا كانت ديكتاتورية حافظ الأسد وابنه قد قادت سورية إلى الخراب فإن أي ديكتاتورية لاحقة ستقود سوريا إلى التفكك والتشظي، ومن الواضح أن انفراد فرد واحد بالحكم، أو استئثار تيار أيديولوجي سياسي بمفاصل السلطة والإدارة والمناصب، قد أصبح وصفة تقود سوريا للهاوية.

ليس صدفة أن مجلس الأمن الدولي في بيانه بخصوص أحداث السويداء في 10 آب 2025 قد أسمى السلطة السورية بـ"المؤقتة" وليس "الانتقالية"، وفي الوقت نفسه دعا إلى انتقال سياسي عبر "عملية الانتقال السياسي في سوريا وفق المبادئ التي ينص عليها القرار 2254" ، أي ليس عبر الانتقال السياسي الذي رسمه ما أسمي بـ"الاعلان الدستوري" الذي أصدرته السلطة في 13 آذار الماضي، وإنما عبر نص القرار الدولي 2254 الذي يقول بـ"عملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين يحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر" .

هذا القرار الدولي برقم 2254 الذي رفضه بشار الأسد بإصرار ومثابرة منذ إصداره في عام2015 وعمل على اغتياله وفشل، واليوم نرى الأسرة الدولية بما فيها بعض رعاة السلطة السورية الجديدة يقومون بنفض الغبار عنه ووضعه على رأس جدول الأعمال الدولية تجاه سوريا، ومن الواضح أن سجل الأشهر الماضية السورية قد دفعهم لذلك.

الآن ، إذا كان الطريق الذي رسم من أجل تطبيق القرار 2254 قد كان يمر بمؤتمر جنيف، فإن هذا الطريق قد أصبح يمر بدمشق عبر (مؤتمر وطني عام) تحضره القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية عبر ممثلين تقوم بانتخابهم لتمثيلها بهذا المؤتمر، والذي تنبثق عنه سلطات تنفيذية وتشريعية ولجنة دستورية لصياغة دستور جديد تجري الانتخابات على أساسه، للبدء في مرحلة انتقالية سورية تنقل سوريا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

مجلس الأمن يعرب عن قلق عميق إزاء التصعيد الدموي في منطقة السويداء

تم النشر بتاريخ 10 آب 2025 عبر موقع مجلس الأمن
https://news.un.org/en/story/2025/08/1165620
(باللغة الانكليزية)
https://news.un.org/ar/story/2025/08/1143170

(باللغة العربية)

أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف التي اندلعت بمحافظة السويداء في سوريا منذ 12 تموز/يوليه. ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بترتيب وقف إطلاق النار وضمان حماية السكان المدنيين.

وفي بيان رئاسي صدر اليوم، أدان مجلس الأمن بقوة أعمال العنف التي ارتكبت بحق المدنيين في السويداء وشملت عمليات قتل جماعي وفقدان الأرواح، وأدت إلى نزوح نحو 192 ألف شخص داخليا.

وحث المجلس الأطراف كافة على ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في التنفيذ والمنظمات الإنسانية الأخرى، من إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة في السويداء وجميع أنحاء

سوريا على نحو كامل وآمن وسريع ودون عوائق، وكفالة معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية، بمن فيهم أي شخص استسلم أو جُرح أو احتُجز أو ألقى سلاحه.

توفير الحماية لجميع السوريين

وكرر مجلس الأمن تأكيد دعوته للسلطات المؤقتة أن توفر الحماية للسوريين قاطبة، كائنا ما كان انتماؤهم العرقي أو الديني، وشدد على عدم إمكانية تحقيق التعافي الحقيقي في سوريا دون تدابير حقيقية لتوفير الأمان والحماية للسوريين كافة.

رحب المجلس بالبيان الذي أصدرته السلطات السورية المؤقتة وأعلنت فيه إدانة أعمال العنف واتخاذ إجراءات للتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها. ودعاها إلى ضمان إجراء تحقيقات موثوقة وسريعة وشفافة ونزيهة وشاملة وفقَ المعايير الدولية.

وقال المجلس في بيانه الرئاسي– الذي يصدر بإجماع أعضائه الخمسة عشر" **:يجب على السلطات السورية المؤقتة أن تضمن مساءلة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم. ويحيط مجلس الأمن علما كذلك بقرار إدارة شؤون الدفاع التابعة للسلطات السورية المؤقتة إنشاء لجنة للتحقق من انتماءات الأفراد الضالعين في أعمال العنف وخلفياتهم، ويشدد على أهمية الشمول والشفافية في عمليات العدالة والمصالحة وضرورتها الملحة لإحلال السلام المستدام في سوريا.**"

وأشار مجلس الأمن إلى قراره 2254 (2015) وبيانه الرئاسي (S/PRST/2025/4) في 14آذار2025وبيانه الصحفي الصادر في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، وأكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وأهاب بجميع الدول أن تحترم تلك المبادئ.

التدخل في عملية الانتقال السياسي

وأدان المجلس جميع أشكال التدخل السلبي أو الهدام في عملية الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي في سوريا، مشيرا إلى أن هذه التدخلات تقوض الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في البلاد، وأهاب بجميع الدول الامتناع عن أي عمل أو تدخل قد يزيد من زعزعة استقرار البلد.

ودعا مجلس الأمن أيضا إلى احترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمنطقة الفاصلة، وكذلك ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ودورها، وأكد الواجب الواقع على عاتق جميع الأطراف أن تتقيد بأحكامه وأن تحافظ على الهدوء وتخفف حدة مظاهر التوتر.

أشار المجلس إلى التقرير السادس والثلاثين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن بشأن تنظيمي داعش والقاعدة، وأكد أهمية مكافحة جميع أشكال الإرهاب في سوريا.

وأعرب عن قلقه البالغ من حدة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، مشيرا إلى أن هذا التهديد قد يؤثر في المناطق والدول الأعضاء جميعا.

عملية سياسية جامعة يقودها السوريون

كما دعا مجلس الأمن إلى تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، استنادا إلى المبادئ الرئيسية الواردة في القرار 2254. ويشمل ذلك حماية حقوق السوريين كافة، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني .

وشدد على ضرورة أن تلبي هذه العملية السياسية التطلعات المشروعة للسوريين قاطبة وأن تحميهم جميعا وتمكّنهم من تقرير مستقبلهم على نحو سلمي ومستقل وديمقراطي.

وجدد مجلس الأمن التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال السياسي في سوريا وفق المبادئ التي ينص عليها القرار 2254، وكرر الإعراب عن دعمه لجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هذا الصدد.

مجلس الأمن الدولي

نص القرار 2254– اتخذ بالاجماع– 2015/12/18

في الآتي النص الكامل للبيان الذي أقرّه مجلس الامن الدولي بإجماع أعضائه الخمسة عشر، في نيويورك، بشأن حل الازمة في سوريا، والذي حمل الرقم 2254.

)حسب موقع هيئة الأمم المتحدة https://digitallibrary.un.org/record/814715?ln=en

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته 2042 (2012)، و2043 (2012)، و 2118 (2013)، و2139 (2014)، و2165 (2014)، و2170 (2014)، و2175 (2014)، و2178 (2014)، و2191 (2014)، و2199 (2015)، و2235 (2015)، و2249 (2015)، والبيانات الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011(S/PRST/2011/16) ، و21 آذار/مارس 2012(S/PRST/2012/6) ، و5 نيسان/أبريل 2012(S/PRST/2012/10) ، و2 تشرين الأول/أكتوبر 2013(S/PRST/2013/15) ، و24 نيسان/أبريل 2015 (S/PRST/2015/10) و17 آب/أغسطس 2015(S/PRST/2015/15) ،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعرب عن أشد القلق إزاء استمرار معاناة الشعب السوري، وتدهور الحالة الإنسانية الأليمة، واستمرار الصراع الدائر والعنف الوحشي المتواصل الذي يتسم به، والأثر السلبي للإرهاب والأيديولوجية المتطرفة العنيفة في دعم الإرهاب، وما تخلفه الأزمة من أثر مزعزع للاستقرار في المنطقة وخارجها، بما يشمل الزيادة المترتبة على ذلك في أعداد الإرهابيين الذين يجتذبهم القتال في سوريا، والدمار المادي الذي لحق بالبلد، وتزايد النزعة الطائفية، وإذ يؤكد أن الحالة ستستمر في التدهور في ظل غياب الحل السياسي،

وإذ يشير إلى مطالبته بأن تتخذ جميع الأطراف كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية، وإذ يؤكد في هذا الصدد أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها،

وإذ يكرر التأكيد أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في سوريا إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2012، الذي أيده القرار 2118 (2013)، وذلك بسبل منها إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوَّل سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرارية المؤسسات الحكومية،

وإذ يشجع، في هذا الصدد، الجهود الديبلوماسية التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سوريا (الفريق الدولي) للمساعدة على إنهاء النزاع في سوريا،

وإذ يثني على التزام الفريق الدولي، على النحو الوارد في البيان المشترك عن نتائج المحادثات المتعددة الأطراف بشأن سوريا الصادر في فيينا بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015 وبيان الفريق الدولي المؤرخ

14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (المشار إليهما في ما يلي بـ «بياني فيينا»)، بكفالة الانتقال السياسي تحت قيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها، على أساس مجمل ما جاء في بيان جنيف، وإذ يشدد على الحاجة الملحة لأن تعمل جميع الأطراف في سوريا بشكل حثيث وبنّاء في سبيل تحقيق هذا الهدف،

وإذ يحث جميع الأطراف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها على الالتزام بالمبادئ التي حددها الفريق الدولي، بما في ذلك الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد،

وإذ يشجع على مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سوريا،

وإذ يضع في اعتباره الهدف المتمثل في جمع أوسع نطاق ممكن من أطياف المعارضة، باختيار السوريين، الذين سيقررون من يمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية، وذلك حتى يتسنى للعملية السياسية أن تنطلق، وإذ يحيط علما بالاجتماعات التي عقدت في موسكو والقاهرة وبما اتخذ من مبادرات أخرى تحقيقا لهذه الغاية، وإذ يلاحظ على وجه الخصوص جدوى اجتماع الرياض، المعقود في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي تسهم نتائجه في التمهيد لعقد مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، وفقا لبيان جنيف و «بياني فيينا»، وإذ يتطلع إلى قيام المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا بوضع اللمسات الأخيرة على الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية،

1. يؤكد من جديد تأييده لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2012، ويؤيد «بياني فيينا» في إطار السعي إلى كفالة التنفيذ الكامل لبيان جنيف، كأساس لانتقال سياسي بقيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها من أجل إنهاء النزاع في سوريا، ويشدد على أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبل سوريا؛

2. يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مساعيه الحميدة وجهود مبعوثه الخاص إلى سوريا، بدعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، مستهدفا أوائل كانون الثاني/يناير 2016 كموعد لبدء المحادثات، عملا ببيان جنيف وتماشيا مع بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة؛

3. يقر بدور الفريق الدولي باعتباره المنبر الرئيسي لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا؛

4. يعرب عن دعمه، في هذا الصدد، لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين يحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛

5. يسلّم بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وانطلاق عملية سياسية موازية، عملا ببيان جنيف لعام 2012، وبضرورة التعجيل بالدفع قدماً بكلتا المبادرتين، ويعرب في هذا الصدد عن تأييده لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، وهو ما التزم الفريق الدولي بدعمه والمساعدة على تنفيذه، على أن يدخل حيز النفاذ بمجرد أن يخطو ممثلو الحكومة السورية والمعارضة الخطوات الأولى نحو انتقال سياسي برعاية الأمم المتحدة، استنادا إلى بيان جنيف، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، على أن يتم ذلك على وجه السرعة؛

6. يطلب إلى الأمين العام أن يقود، من خلال مكتب مبعوثه الخاص وبالتشاور مع الأطراف المعنية، الجهود الرامية إلى تحديد طرائق وشروط وقف إطلاق النار، ومواصلة التخطيط لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، ويحث الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا، على دعم وتسريع كل الجهود المبذولة لتحقيق وقف لإطلاق النار، بسبل منها الضغط على جميع الأطراف المعنية للموافقة على وقف إطلاق النار والتقيد به؛

7. يشدد على الحاجة إلى آلية لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه والإبلاغ عنه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخيارات المتاحة بشأن إنشاء آلية تحظى بدعم المجلس، وذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ويشجع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على تقديم المساعدة، بسبل منها الخبرة الفنية والمساهمات العينية، لدعم هذه الآلية؛

8. يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 (2015) والموجهة إلى الدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن، وعلى نحو ما قد

يتفق عليه لاحقا الفريق الدولي لدعم سوريا ويحدده مجلس الأمن، وفقا لبيان الفريق الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والقضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته تلك الجماعات على أجزاء كبيرة من سوريا، ويلاحظ أن وقف إطلاق النار المذكور أعلاه لن يطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تنفذ ضد هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي لدعم سوريا الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛

9. يرحب بالجهود التي بذلتها حكومة الأردن للمساعدة في إيجاد فهم مشترك داخل الفريق الدولي لدعم سوريا للأفراد والجماعات الذين يمكن أن يحددوا بوصفهم إرهابيين وهو سينظر على وجه السرعة في التوصية التي قدمها الفريق لغرض تحديد الجماعات الإرهابية؛

10. يشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف في سوريا باتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل المساهمة في فرص القيام بعملية سياسية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ويدعو جميع الدول إلى استخدام نفوذها لدى حكومة سوريا والمعارضة السورية من أجل المضي قدماً بعملية السلام وتدابير بناء الثقة والخطوات الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار؛

11. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، عن الخيارات المتاحة للقيام بالمزيد من تدابير بناء الثقة؛

12. يدعو الأطراف إلى أن تتيح فورا للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى جميع أنحاء سوريا ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فورا بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، لا سيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، والإفراج عن أي محتجزين تعسفيا، لا سيما النساء والأطفال، ويدعو دول الفريق الدولي لدعم سوريا إلى استخدام نفوذها على الفور تحقيقا لهذه الغايات، ويطالب بالتنفيذ الكامل للقرارات 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) وأي قرارات منطبقة أخرى؛

13. يطالب بأن توقف جميع الأطراف فورا أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي، ويرحب بالتزام الفريق الدولي لدعم سوريا بالضغط على الأطراف في هذا الصدد، ويطالب كذلك بأن تتقيد جميع الأطراف فورا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء؛

14. يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من

الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان، ويحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في هذا الصدد، ويتطلع إلى مؤتمر لندن بشأن سوريا الذي سيعقد في شباط/فبراير 2016 وتستضيفه المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة، بوصفه إسهاما هاما في هذا المسعى، ويعرب كذلك عن دعمه لتعمير سوريا وتأهيلها بعد انتهاء النزاع؛

15. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في غضون 60 يوما عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التقدم المحرز في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة؛

16. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الواقع السوري في ظل الحكومة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع: تقييم لوضع المرأة والتحديات الراهنة

- فاتن سليمان -

مقدمة: فصل جديد في سوريا تحت قيادة أحمد الشرع

شهدت سوريا تحولاً تاريخياً في ديسمبر 2024 مع انهيار نظام الأسد الذي حكم البلاد منذ عام 1970، وذلك في أعقاب هجوم كبير قادته جماعة هيئة تحرير الشام (HTS) وفصائل معارضة سورية أخرى. أدت هذه التحولات السريعة إلى هروب بشار الأسد ولجوئه بشكل سري وسريع بحماية حليفه الروسي. وقد أكدت تقارير إعلامية روسية وغربية وصول الأسد وعائلته إلى موسكو، حيث مُنحوا حق اللجوء، والذي وصفته بعض المصادر بأنه لأسباب إنسانية.

طالبت الحكومة الانتقالية السورية بقيادة الرئيس أحمد الشرع والشعب السوري بمعاقبة واعتقال وتسليم بشار الأسد. كما قُدمت طلبات رسمية في دول أوروبية، مثل فرنسا، لإصدار مذكرات اعتقال دولية عبر الإنتربول بحق بشار الأسد، نظراً لفقده الحصانة الدبلوماسية التي كانت تُمنح له كشخصية حاكمة للدولة بعد أن لم يعد رئيساً للجمهورية.

تأسست الحكومة السورية المؤقتة في البداية في ديسمبر 2024، وكُلّف محمد البشير بتشكيل حكومة انتقالية. وقد خلفت هذه الحكومة، الحكومة الانتقالية السورية في 29 مارس 2025. أعلنت إدارة الشرع علناً أن أهدافها تتمثل في تحقيق الشرعية من خلال التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير

الخدمات الأساسية.

وقد وقّع الشرع في 13 مارس 2025 على دستور مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، ينص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، مع التعهد بحماية حقوق جميع المجموعات العرقية والدينية في سوريا.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تقييم محايد وواقعي للوضع الراهن في سوريا تحت الإدارة الجديدة، مع التركيز بشكل خاص على الوضع المتطور للمرأة السورية. سيتناول التقرير الحقائق السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، مسلطاً الضوء على التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة، مدعوماً بأمثلة حقيقية من الأحداث الأخيرة.

التمثيل الأولي والخطاب السياسي

مع انهيار نظام الأسد، انفتح فصل جديد لسوريا. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير سياسي، بل حمل معه آمالاً عريضة للمرأة السورية التي كانت في طليعة الثورة، ودفعت أثمانًا باهظة على مدى سنوات الصراع. إن تأسيس حكومة انتقالية بقيادة أحمد الشرع، والتي تعهدت بحماية حقوق جميع المواطنين، وضع قضية المرأة في قلب النقاش الوطني حول هوية سوريا المستقبلية .

لقد قامت الحكومة الانتقالية بتعيينات بارزة لنساء في مناصب رفيعة. عُينت عائشة الدبس كأول وزيرة ورئيسة لمكتب شؤون المرأة في 22 ديسمبر 2024. وأصبحت محسنة المحيثاوي، الناشطة الدرزية، أول امرأة تتولى منصب محافظ السويداء في 31 ديسمبر 2024. بالإضافة إلى ذلك، عُينت هند قبوات، وهي كاثوليكية، وزيرة للعمل والشؤون الاجتماعية في التشكيلة الوزارية الانتقالية الأوسع في أبريل 2025. كما عُينت ميساء صابرين رئيسة للمصرف المركزي السوري، وهي المرة الأولى التي تتولى فيها امرأة هذا المنصب.

على الرغم من هذه التعيينات، أثار الخطاب العام من داخل الإدارة الجديدة حول أدوار المرأة جدلاً. فقد صرّحت عائشة الدبس صراحةً عزمها على "إنشاء نموذج للمرأة السورية يستند إلى الشريعة الإسلامية"، مؤكدة على "فطرة المرأة التي وهبها الله" و"دورها التربوي في الأسرة". ورفضت الأطر "المستوردة" والدعم الخارجي الذي اعتبرته غير متوافق أيديولوجياً، متهمة المنظمات "الغربية والمدعومة غربياً" بـ"نتائج كارثية"

مثل ارتفاع معدلات الطلاق. أثارت هذه التصريحات رد فعل عنيفاً من الصحفيات والناشطات، اللواتي شككن في أهليتها للمنصب وجادلن بأن رؤيتها تهمل حقوق المرأة كأولوية ثانوية، معربات عن مخاوفهن من "قمع سياسي وثقافي جديد."

التحديات والانتهاكات

تواجه المرأة السورية تحديات وانتهاكات مستمرة في ظل الحكومة الانتقالية:

•الإقصاء المنهجي والمشاركة السياسية المحدودة: على الرغم من التعيينات رفيعة المستوى، أشار تقرير صادر عن المجلس النسائي السوري إلى أن مشروع الحكومة الجديدة يركّز السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء، مع "استبعاد واضح للمرأة" من عمليات صنع القرار الأوسع. ولا تزال المرأة السورية تواجه حواجز منهجية تحد من مشاركتها السياسية وقيادتها الهادفة في هذه اللحظة المحورية.

•انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV): طوال عام 2025، تعرضت النساء السوريات لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة. قُتلت أكثر من 635 امرأة في النصف الأول من عام 2025 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة، وفقاً لمنظمات حقوق إنسان مختلفة. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 10 نساء في يوليو 2025 وحده. هناك تقارير عن أكثر من 400 حالة اختفاء قسري وعمليات اختطاف عديدة تستهدف النساء والفتيات الصغيرات في مدن سورية مختلفة. وثقت منظمة العفو الدولية على وجه التحديد ما لا يقل عن 36 عملية اختطاف لنساء وفتيات علويات (تتراوح أعمارهن بين 3 و40 عاماً) بين فبراير ويونيو 2025 في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة من قبل أفراد مجهولين. وفي الحالات الموثقة، أبلغت العائلات عن تعرض الضحايا للاعتداء الجسدي، ومطالبة بفدية، واحتمال الزواج القسري أو الاتجار بالبشر، مع قيام الشرطة في كثير من الأحيان برفض البلاغات أو لوم الضحايا.

•غياب الحماية للناشطات والاعتداءات: في خضم التحولات السياسية والأمنية، برز دور الناشطات السوريات في التعبير عن آرائهن والمطالبة بحقوقهن، إلا أنهن لم يتلقين الحماية الأمنية الكافية لمظاهراتهن السلمية، بل تعرضن في بعض الأحيان لاعتداءات جسدية ولفظية. فعلى سبيل المثال، وفي حادثة موثقة أثارت غضباً واسعاً، تعرضت مجموعة من الناشطين، من بينهم الصحفية والناشطة الثورية زينة شهلا،

لاعتداء جسدي بالضرب والعصي ولفظي أمام مبنى مجلس الشعب في دمشق. زينة شهلا، التي كانت معتقلة سابقة في سجون النظام، كانت قد شاركت في وقفة صامتة تحت شعار "دم السوري على السوري حرام"، وتعرضت للاعتداء من قبل مجموعة من الأشخاص المسلحين بعصي خشبية، حيث تم شتمها بألفاظ نابية. وقد قام أحد المعتدين بتوثيق الحادثة بالفيديو ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مع توجيه اتهامات للناشطين بأنهم "خونة وعملاء". إن التباين الصارخ بين التطلعات التي تسعى الناشطات لتحقيقها، والواقع المرير لغياب الحماية الأمنية، بل والتعرض للاعتداءات من قبل مجموعات محسوبة على الحكومة، يثير تساؤلات جدية حول مدى التزام السلطات الجديدة بحماية الحريات الأساسية، وخاصة حرية التعبير والتجمع السلمي، والتي تعتبر ركائز أساسية لأي تحول ديمقراطي حقيقي.

•فرض تشريعات وقواعد اجتماعية مقيدة: في يونيو 2025، فرضت الحكومة المؤقتة قانوناً يلزم النساء بارتداء "الزي المناسب" في الأماكن العامة، مع عقوبات محتملة تشمل الغرامات أو الطرد. وبينما أوضحت وزارة السياحة لاحقاً أن هذا مجرد "نصيحة" وأن ملابس السباحة العادية مسموح بها في المنتجعات الفاخرة، يرى النقاد أنها محاولة لتقييد الحريات الشخصية، خاصة وأن بعض النساء أبلغن بالفعل عن مضايقات لفظية لعدم التزامهن بقواعد اللباس "المحتشم". لا تزال المعايير الاجتماعية والجندرية المقيدة والتمييزية تدعم العنف وتحد من حرية حركة المرأة، حيث تُمنع بعض الفتيات من ممارسة الأنشطة الإبداعية أو يُجبرن على البقاء في المنازل.

•تفاقم الصعوبات الاقتصادية: يُقدر أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وتتحمل النساء العبء الأكبر من هذه الأزمة الاقتصادية. وقد أدى الانهيار الاقتصادي إلى زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزواج الأطفال، وعمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي. أصبحت العديد من النساء السوريات المعيل الوحيد لأسرهن بسبب غياب الرجال (الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو القتل)، ومع ذلك يواجهن عوائق كبيرة في تأمين سبل العيش بسبب الطبيعة الأبوية للمجتمع السوري ونقص الإصلاحات القانونية الهادفة.

الجدول 1: التعيينات الرئيسية للمرأة في الحكومة الانتقالية(2024–2025)

المصدر	تاريخ التعيين	المنصب	الاسم
[3, 5]	22ديسمبر 2024	رئيسة مكتب شؤون المرأة	عائشة الدبس
[3, 5]	31ديسمبر 2024	محافظ السويداء	محسنة المحيثاوي
[6]	أبريل 2025	وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية	هند قبوات
[5]	لم يحدد، عُينت من قبل الحكومة الجديدة	رئيسة المصرف المركزي السوري	ميساء صابرين

الجدول 2: انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة التي تؤثر على المرأة(2025)

المصدر	الجهة المسؤولة (إذا تم تحديدها)	الموقع	الإطار الزمني	عدد الضحايا (نساء/فتيات)	نوع الانتهاك
[13]	قوات الحكومة المؤقتة (ضمنياً)	مناطق تسيطر عليها الحكومة المؤقتة	النصف الأول من 2025	635<امرأة	عمليات قتل
[11, 16]	قوات الحكومة الانتقالية (ضمنياً)	سوريا (عام)	يوليو 2025	10نساء	عمليات قتل
[10]	الحكومة الانتقالية (صراحة)	سوريا (عام)	النصف الأول من 2025	10) إجمالي الضحايا(	وفيات بسبب التعذيب

المصدر	الجهة المسؤولة (إذا تم تحديدها)	الموقع	الإطار الزمني	عدد الضحايا (نساء/فتيات)	نوع الانتهاك
[13]	أفراد/جماعات مجهولون	مدن سورية مختلفة	منذ بداية 2025	400<حالة اختفاء، العديد من حالات الاختطاف	اختفاء قسري/اختطاف
[14, 19]	أفراد مجهولون	محافظات اللاذقية، طرطوس، حمص، حماة	فبراير – يونيو 2025	ما لا يقل عن 36 امرأة وفتاة علوية (3–40 عاماً)	اختطاف (مع اعتداء جسدي، فدية، زواج قسري/اتجار)
[13]	قوات الحكومة الانتقالية (ضمنياً)	ريف دمشق وحماة؛ إدلب، سهل الغاب، ريف حلب الغربي	فبراير 2025، ومستمر	امرأتان اعتقلتا (فبراير 2025)، نساء أبلغن عن مضايقات/استدعاءات	اعتقالات تعسفية/مضايقات للنشاط المدني
[13, 23, 24]	الحكومة المؤقتة/وزارة السياحة	الشواطئ/الأماكن العامة	يونيو 2025	جميع النساء في الأماكن العامة	فرض قواعد لباس مقيدة

مبادرات التمكين والمرونة

على الرغم من البيئة الصعبة، تلعب المنظمات النسائية السورية دوراً حيوياً في دعم وتمكين المرأة:

- دور منظمات المجتمع المدني النسائية السورية: تقدم منظمة "نساء الآن للتنمية"، برامج تمكين شاملة، بما في ذلك التدريب المهني (مثل الخياطة، والتطريز، وتصفيف الشعر، ومهارات الكمبيوتر، والتمريض/الإسعافات الأولية). كما توفر المنظمة التمكين التعليمي، بما في ذلك دورات محو الأمية واللغات، وتقدم منحاً صغيرة للنساء المعيلات الرئيسيات لأسرهن، مثل الأرامل وزوجات المعتقلين. وقد أنشأت المنظمة

مقاهي إنترنت لتمكين النساء من التواصل مع العالم الخارجي ورواية قصصهن، وتدعم بنشاط مبادرات نسائية أخرى من خلال الدعم المالي وبناء القدرات.

- الدعوة إلى المشاركة السياسية والقيادة الهادفة: أصبحت النساء السوريات أكثر صراحة وتصميماً على تشكيل مستقبل بلادهن بشكل فعال، والدعوة إلى مشاركة سياسية وقيادة هادفة. هناك دعوة قوية لتطبيق حصص نسائية، مثل هدف 30% الذي حققته اللجنة الدستورية السورية التي سهلتها الأمم المتحدة في عام 2019، لضمان تمثيل هادف في المجالس المحلية والهيئات التشريعية.

- الحراك الاحتجاجي السلمي: قادت الناشطات السوريات تحركات احتجاجية سلمية في مناسبات عدة، متناولات قضايا محورية مثل ملف المعتقلين في سجون النظام السابق، وضرورة تقديم الدعم الإنساني للمناطق المتضررة، والتنديد بالانتهاكات التي تحدث في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على حصار السويداء. هذه التظاهرات تعكس إصرار المرأة السورية على المشاركة الفاعلة في تشكيل مستقبل بلادها، وتؤكد على دورها الحيوي في الدفاع عن القضايا الإنسانية والوطنية.

إن مسألة ما إذا كانت المرأة السورية قد "تحررت" في ظل حكومة أحمد الشرع تكشف عن واقع معقد ومتنازع عليه بشدة.

الخلاصة: مشهد معقد ومتطور

يكشف تحليل وضع المرأة السورية في ظل الحكومة الانتقالية عن مشهد معقد يتسم بالتقدم الشكلي والتحديات الجوهرية. فبينما تمثل التعيينات النسائية في المناصب العليا خطوة إيجابية، إلا أنها لا تعكس بالضرورة تحسنًا في الواقع اليومي للنساء اللواتي ما زلن يواجهن عنفًا ممنهجًا، وقيودًا اجتماعية، وأزمة اقتصادية خانقة.

إن مستقبل حقوق المرأة في سوريا يعتمد على قدرة الإدارة الجديدة على ترجمة التعهدات بالشمولية إلى سياسات فعالة تضمن الحماية والمساءلة والمشاركة الحقيقية. ويظل دور منظمات المجتمع المدني النسائية محوريًا في مراقبة الانتهاكات، وتقديم الدعم، والدفع نحو أجندة حقوقية تضمن مستقبلًا عادلًا ومنصفًا لجميع السوريات .تظل مرونة المرأة السورية وقدرتها على الفعل، التي تتجلى من خلال منظمات المجتمع المدني

القوية، قوة حيوية للتغيير، حيث توفر الخدمات الأساسية، وتعزز السلام، وتدعو إلى إدماج حقيقي. إن الطريق نحو سوريا مستقرة وعادلة ومنصفة لجميع مواطنيها، وخاصة النساء، يتطلب مراقبة دولية مستمرة ويقظة لحقوق الإنسان، ودعماً إنسانياً قوياً وغير مشروط، ومشاركة نشطة وحماية لمبادرات المجتمع المدني المستقلة التي تسعى لإعادة بناء البلاد من القاعدة. يعتمد الاستقرار الحقيقي والمستقبل العادل على المساءلة الحقيقية، والحوكمة الشاملة، والجهود الشاملة لمعالجة الإرث العميق للصراع والتحديات الناشئة المعقدة.

المصادر والمراجع

1. **Reuters**. (9 December 2024). "Syria's Bashar al-Assad is in Moscow after fleeing Damascus, source says".
2. **The Economist**. (12 December 2024). "Syria's new leader promises pluralism, but the West is wary".
3. **Al Jazeera**. (29 March 2025). "Syria's new transitional government: Who's in and who's out?".
4. **Reuters**. (15 March 2025). "Syria's new rulers tap gas pipeline deal to boost stability".
5. **The National**. (15 January 2025). "Syrian women call for 30% quota in transitional government".
6. **Reuters**. (2 April 2025). "Syria's new government includes three Christians, one Alawite".
7. **The National**. (2 April 2025). "Syria's new cabinet includes Christians, Alawites and Druze".
8. **Al Jazeera**. (29 January 2025). "Hayat Tahrir al-Sham dissolves itself in Syria".
9. **Reuters**. (10 December 2024). "Syrian pound strengthens against dollar after Assad's fall".
10. **Syrian Network for Human Rights (SNHR)**. (15 July 2025). "SNHR's Half-Yearly Report on the Most Notable Human Rights Violations in Syria in 2025".
11. **Syrian Network for Human Rights (SNHR)**. (3 August 2025). "SNHR's Monthly Report on the Most Notable Human Rights Violations in Syria in July 2025".

12. **Amnesty International**. (25 July 2025). "Syria: New government must end siege of Suwayda and protect civilians".
13. **Syrian Observatory for Human Rights (SOHR)**. (10 July 2025). "Syrian Women's Council: The new government's project excludes women and restricts their freedoms".
14. **Amnesty International**. (15 July 2025). "Syria: Alawite women and girls abducted and subjected to horrific abuse".
15. **Human Rights Watch (HRW)**. (20 May 2025). "Syria: Transitional Government Must Ensure Justice for Past Abuses".
16. **SNHR**. (3 August 2025). *Ibid*.
17. **Human Rights Watch (HRW)**. (28 February 2025). "Syria: Protests in Idlib Over Reports of Torture".
18. **Amnesty International**. (10 June 2025). "Syria: Families of disappeared excluded from new national body".
19. **Amnesty International**. (15 July 2025). *Ibid*.
20. **Syria TV**. (28 December 2024). "Aisha al-Dibs' statements on women's role spark controversy".
21. **Independent Arabia**. (30 December 2024). "Syrian feminists criticize new women's affairs head".
22. **United States Institute of Peace (USIP)**. (March 2025). "The Role of Women in Syria's Social Cohesion and Peacebuilding".
23. **The Guardian**. (15 June 2025). "Syria's new 'modesty' law for women on beaches sparks outrage".
24. **Associated Press**. (16 June 2025). "Syrian ministry clarifies dress code advice after backlash".
25. **UNICEF**. (April 2025). "Situation of Children and Women in Syria Report".
26. **Women Now for Development**. (May 2025). "Empowerment Programs Report".

على حد الهزيمة:طالب 19 من قادة المؤسسة العسكرية – الأمنية الإسرائيليين السابقين بانهاء الحرب على غزة

رابط المقال:

https://www.timesofisrael.com/on-the-precipice-of-defeat-former-defense-chiefs-demand-end-to-gaza-war/

تم نشره بتاريخ:4\8\2025

الكاتب:ToI Staff

-هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)-

أصدر أكثر من عشرة من كبار المسؤولين الإسرائيليين السابقين بيان مشتركا عبر الفيديو ،طالبوا به بانهاء الحرب على قطاع غزة،مؤكدين أن إسرائيل تكبدت خسائرأكثر من انتصارات وأن النزاع استمر لأسباب سياسية أكثر من كونه لأسباب عسكرية استراتيجية.

ومن بين أولئك المشاركين القادة المتقاعدين :ضباط في الجيش ورؤساء مخابرات ومديري جهاز الشاباك والموساد وقادة شرطة،من بينهم رئيس الوزراء الأسبق ورئيس أركان الجيش ايهود باراك،

وقادة أركان الجيش السابقون موشيه يعالون ودان هالوتس، ومديرو الشاباك السابقون نداف أرجمان، يورام كوهين، آمي آيالون، يعقوب بيري، كارمي جيلون، ورؤساء الموساد السابقون تمير باردو، إفرام هيلفي، وداني ياتوم، بالإضافة إلى رؤساء الشرطة السابقين دودو كوهين، موشيه كارادي، رافي بيلد، وعساف هفيتز.

في بداية الفيديو، يشير صوت معلق صوتي إلى أن "كل واحد منهم شارك في اجتماعات الحكومة، وعمل داخل الدوائر المقربة، وحضر جميع عمليات اتخاذ القرار الحساسة"، مشددًا على أن مجموع خبراتهم يتجاوز الألف عام .

ينتقد المنتقدون الحكومة الحالية بزعامة نتنياهو، متهمين إياها بتجنب اتفاق دائم لإنهاء الحرب واسترجاع الرهائن الـ50 الذين لا يزالون محتجزين، حفاظًا على ائتلافه الذي يعتمد على أحزاب اليمين المتطرف التي

تصر على استمرار القتال، والتي أعرب قادتها عن رغبتهم في السيطرة الدائمة على غزة وطرد سكانها وإعادة استيطانها باليهود.

في الفيديو المترجم للإنجليزية، يؤكد الرجال أن القتال في غزة كان يمكن أن ينتهي منذ فترة طويلة، ويطالبون إسرائيل بإنهاء الحرب على غزة عبر وقف دائم لإطلاق النار واتفاق شامل للإفراج عن جميع الرهائن المتبقين دفعة واحدة دون مماطلة.

قال آمي آيالون، المدير السابق للشاباك: *"من الواجب علينا أن نقف ونقول ما يجب قوله. بدأت الحرب كحرب عادلة ودفاعا عن النفس، ولكن بعد تحقيق جميع أهدافها العسكرية، وبعد تحقيق انتصار عسكري ساحق ضد أعدائنا، توقفت هذه الحرب عن كونها عادلة. إنها الآن تقود إسرائيل إلى فقدان أمنها وهويتها".*

ولفت الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، آموس ملكا، النظر إلى أن إسرائيل تجاوزت منذ أكثر من عام النقطة التي كان يمكن فيها إنهاء الحرب بتحقيق عمليات عسكرية محدودة. بدوره نداف أرجمان ،المدير السابق للشاباك قال:*"نحن الآن نعمل بشكل رئيسي على تعويض خسائرنا"*

أما تمير باردو،المدير السابق للموساد فقد وصف الوضع الحالي بقوله *:"نحن على حد الهزيمة"وأشار الى الوضع الإنساني في غزة قائلا"مايراه العالم اليوم هو نتيجة مافعلناه ونحن نختبئ وراء كذبة خلقناها ،هذه الكذبة تم تسويقها للجمهور الإسرائيلي،والعالم منذ زمن طويل علم بأنها لاتعكس الحقيقة".*

أوضح موشيه يعالون: *"هناك لحظات تمثل 'علما أسودا' التي يجب أن نتمسك فيها ونقول :الى هنا ولأأبعد من ذلك.الآن لدينا حكومة وجهها المتطرفون الانفعاليون الى مسار غير عقلاني."*

(يقصد بالعلم الأسود أمر غير قانوني أو أمر لايجب على الجنود تنفيذه)حسب قرار المحكمة الإسرائيلية العليابعد مجزرة كفر قاسم 1956،حيث قررت أن بعض الأوامر تحمل "علما أسودا من اللاشرعية"ويجب رفض تنفيذها.

كان يعالون يقصد بوضوح أحزاب اليمين المتطرف، وتحديدًا حزب الصهيونية الدينية وحزب "عوتسما يهوديت" اللذين يعارضان أي صفقة لإطلاق سراح الرهائن المتبقين إذا كانت ستؤدي إلى وقف الحرب. يقود هذه الأحزاب وزير المالية بيتسائيل سموتريتش ووزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير على التوالي .

قال يورام كوهين"*هم أقلية ،لكن المشكلة أن هذه الأقلية تتحكم في السياسة"وأضاف أن من يعتقد ان باستطاعة إسرائيل"الوصول الى كل مخرب،وكل مخبأوكل مستودع سلاح ،وبنفس الوقت استعادة الرهائن الى المنزل"يعيش في خيال بعيد عن الواقع والتطبيق.*

وشرح كوهين فكرته قائلا *"لايستطيع الجيش الإسرائيلي بكامل قدراته تحقيق حلم سياسي في الحكومة يظن بأن حلمه وخياله قابل للتحقيق".*

ودعا المسؤولون الأمنيون الذين يشغلون المناصب التي كانوا فيها سابقًا إلى اتخاذ موقف ضد استمرار الحرب. وقال نداف أرجمان: "يجب عليهم أن يقفوا بشجاعة أمام رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ويقولوا كلمتهم... عن هذه الحرب وعن عبثيتها." وأضاف: "واجبهم أن يوضحوا ما يمكن فعله وما لا يمكن، حتى وإن كان هناك من يرغب بإصرار في ما لا يمكن تحقيقه"

يجدر الإشارة أيضا بأن حركة تدعى

UnXeptable"

نشرت

فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يدعو لانهاء الحرب على غزة وهي حركة شعبية تضم مجموعة من الإسرائيليين المقيمين في منطقة خليج سان فرانسيسكو وتدعم تشكيل دولة إسرائيلية ديمقراطية.

وفي يوم الجمعة ، وجه خمسة من كبار المسؤولين الأمنيين السابقين، بينهم آمي آيالون، تمير باردو، وعساف هفيتز، رسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يحثونه فيها على التدخل لإنهاء الحرب.

و شرح الموقعون، الذين ينتمون إلى مجموعة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، لترامب أن إسرائيل "قد حققت منذ وقت طويل" الهدفين العسكريين الممكن تحقيقهما بالقوة، وهما تفكيك التشكيلات العسكرية لحركة حماس وإنهاء حكمها، فيما الهدف الثالث المتمثل في عودة الرهائن "لا يمكن تحقيقه إلا عبر صفقة".

و أضافوا برأيهم المهني أن حماس لم تعد تهديدًا استراتيجيًا لإسرائيل، وأن لدى الدولة القدرة على مواجهة أي قدرات متبقية لدى الحركة .

.

وجاء في الرسالة: "مصداقيتك لدى الغالبية العظمى من الإسرائيليين تعزز قدرتك على دفع رئيس الوزراء نتنياهووحكومته،إلى الاتجاه الصحيح"، مضيفين: "انهِ الحرب، أعد الرهائن إلى وطنهم، وأوقف المعاناة."

وجهت الرسالة أيضاً دعوة للرئيس ترامب لتشكيل "تحالف إقليمي ودولي" يُمكّن السلطة الفلسطينية المعاد تشكيلها من تقديم بديل لسكان غزة بدلاً من حماس "وأيديولوجيتها الهمجية "

وكان من بين الموقعين أيضًا اللواء متقاعد ماتان فيلنائي، نائب رئيس أركان الجيش سابقًا ورئيس مجموعة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، والسفير المتقاعد جيريمي عيساكاروف، نائب المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية .

في ظل تعثر المفاوضات حول وقف إطلاق النار، تشير مصادر دبلوماسية نقلتها وسائل الإعلام العبرية يوم الأحد إلى أن رئيس الوزراء نتنياهو يؤيد توسيع نطاق الحرب. وأفادت التقارير أنه رغم دعم بعض الوزراء له، يعارضه رئيس أركان الجيش الجنرال إيال زمير، ووزير الخارجية جدعون ساعر، وزعيم حزب شاس آرييه ديري، ومستشار الأمن القومي تساخي حنغبي، ورئيس جهاز الموساد ديفيد بارنيا، بالإضافة إلى المفاوض في جهاز الشاباك المعروف بالحرف الأول "ميم"، واللواء المتقاعد نيتسان ألون المشرف على ملف الرهائن عسكريا. .

ردًا على تلك التقارير، قالت "منتدى الأسرى والمفقودين" إن نتنياهو "يقود إسرائيل والرهائن إلى الهاوية "

وأضاف المنتدى، الذي يمثل غالبية عائلات الـ50 رهينة المتبقين، أن "الحديث المتكرر عن إطلاق سراح الرهائن من خلال انتصار حاسم هو خداع ".

وكان هجوم حماس في أكتوبر 2023 قد أودى بحياة 1,200 شخص معظمهم من المدنيين، ومن بين الـ50 رهينة المحتجزين يعتقد أن معظمهم قد فقدوا حياتهم وهناك قلق عميق على الحالة الصحية للآخرين، خاصة بعد أن أطلقت جماعات مسلحة في غزة خلال عطلة نهاية الأسبوع مقاطع فيديو تظهر اثنين من الأسرى، روم براسلافسكي (21 عامًا) ويفياتار ديفيد

(24عامًا)،وهما يبدوان شاحبي الجسد ومريضين ومرهقين.

الحرب على غزة تلقي بظلالها على ممر الهند_الشرق الأوسط_أوروبا الطموح

رابط المقال من صحيفة يديعوت أحرونوت:

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/bytw0kiwgl

تم نشره في تاريخ:11-8-2025

دراسة وتحليل من قبل:

(الدكتور مردخاي خازيدا، محاضر أول في قسم السياسة والحكم والدراسات متعددة التخصصات في العلوم الاجتماعية بكلية أشكلون الأكاديمية في إسرائيل، وزميل أبحاث في قسم الدراسات الآسيوية بجامعة حيفا، متخصص في العلاقات الخارجية والاستراتيجية الصينية)

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) –

بدعم أمريكي وهندي وخليجي وأوروبي، يسعى مشروع الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسطي–الأوروبي(10أيلول2023)(IMEC)

إلى دمج إسرائيل ضمن ممر تجاري غربي يواجه مبادرة الحزام والطريق الصينية عام2013، لكن عدم الاستقرار في المنطقة والحرب المستمرة في غزة تهدد نجاح المشروع حيث تتجاوز الجهود لايقاف الحرب على غزة حدود معارك الميدان والضغوط السياسية المحلية لتشمل مسارا استراتيجيا أعمق وأكبر.

في التقرير التالي للقناة الإسرائيلية الرابعة عشر يشير التقرير الى تعاون القادة التالية أسماؤهم وهم:نتنياهو ،ترامب،ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الامارات العربية المتحدة محمد بن زايد لاحياء مبادرة اقتصادية ملهمة تحمل طابعا عالميا.

ويشكل هذا المشروع الضخم نقطة محورية في المنافسة الاقتصادية الجيوسياسية الحديثة، إذ يسعى لاحتضان إسرائيل في شبكة بنى تحتية وتجارية تربط بين الهند، الخليج، وإسرائيل، وصولاً إلى أوروبا،

مدعوماً من الولايات المتحدة والهند والاتحاد الأوروبي ودول الخليج. هدفه ليس فقط تجاري، بل يطمح إلى أن يكون رادعاً غربيًا لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، خاصة مع امتدادها البري نحو آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية.

تم الإعلان عن المشروع في قمة العشرين بنيو دلهي في أيلول عام 2023، ويتضمن نظاماً متعدد الوسائط يحوي السكك الحديدية، الموانئ، خطوط أنابيب الطاقة والبنية الرقمية، يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا.

تلعب مركزية إسرائيل التي تتمثل في موانئها المتوسطية وبنيتها الرقمية، دورا هاما لتكون الجسر الأخير بين آسيا وأوروبا .

لكن اشتعال الحرب في غزة وتصاعد الفوضى في الاقليم، بسبب نفوذ إيران ووكلائها، أضعف بشكل كبير فرص نجاح الممر. الرياض وأبوظبي، رغم دعمهم للمشروع، يشترطون تقدمًا في تخفيف التوتر في غزة والتوجه نحو حل الدولتين، ويوازن هؤلاء القادة المساعي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل مع الظروف الداخلية وحاجتهم للشرعية الإقليمية.

بالنسبة لإسرائيل، يشكل الممر أكثر من مجرد فرصة اقتصادية؛ إذ يعد مسارًا لإعادة تعريف موقعها الاستراتيجي وتحالفاتها الجغرافية السياسية.

يسوق نتنياهو للممر كمنصة وسيطة تدمج إسرائيل في اقتصادات العرب وسلاسل التوريد العالمية.

ينطبق هذا التصور مع فكرة التطبيع، خاصّة مع السعودية، ويعيد رسم علاقات الشرق الأوسط بحيث يتم تهميش إيران وتعزيز دور إسرائيل كبوابة حيوية بين الشرق والغرب. في هذا السياق، إن إنهاء الحرب في غزة ليس مجرّد استجابة للضغط الغربي، بل شرط ضروري لتفعيل المشروع وتثبيت موقع إسرائيل في النظام

الاقتصادي الإقليمي الجديد الذي يضعف النفوذ الإيراني ويقوي مكانة إسرائيل كمركز للتجارة والطاقة في المنطقة.

لكن استمرار الحرب في غزة سبب ايقاف المحادثات المتعلقة بالتطبيع، وأعاق انطلاق مشروع الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسطي–الأوروبي(IMEC)

، كما لفتت حرب غزة النظر الى مخاطر أمنية تهدد ثقة المستثمرين. وقد أعادت الجهات الغربية، خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ضبط مواقفها الدبلوماسية، وضغطت على إسرائيل للموافقة على وقف إطلاق النار وبدء مسار سياسي لاستقرارالمنطقة وإعادة تنشيط مشروع الممر، لكن في غياب حل سياسي، يواجه المشروع خطر التأجيل الى وقت غير محدد رغم جاذبيته الاستراتيجية والتجارية.

لا توجد أدلة تربط مباشرة هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023 على إسرائيل بمشروع الموقع في نيودلهي في 10أيلول2023بحضور الرئيس جو بايدن.لكن تفسيرات عدة تشير إلى أن الهدف من الهجوم هو إحباط زخم التطبيع الذي يقوم عليه المشروع. وأشار الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن إلى أن هذا الهجوم استهدف عرقلة التكامل الإقليمي في إشارة غير مباشرة الى مشروع الممر، وهو ما يتفق معه محللون هنود وغربيون يرون أن زعزعة استقرار إسرائيل يضر بمكانتها كمركز للبنية التحتية المستقبلية ،وسواء كانت حماس تستهدف مشروع الممر الاقتصادي كبوابة بين أوروبا وآسيا عبر اسرائيل أم لا، فإن النتيجة كانت شلل دبلوماسي وقلق المستثمرين وتأجيل تفعيل الممر.

يمثل توقيف المشروع مصلحة استراتيجية من وجهة نظر بكين، على الرغم من عدم مشاركتها في الحرب أو في المشروع، فإن الصين تعتبرالمشروع منافسا قويا يهدد مركزية مبادرة الحزام والطريق في تشكيل دبلوماسية البنى التحتية في الدول النامية وعبر العالم. وتثبيت استقرار الشرق الأوسط ضمن كتلة بنية تحتية موجهة نحو الغرب قد يقيّد قدرات الصين الدبلوماسية ويضعف سرديتها بأنها الخيار الوحيد للتنمية في الجنوب العالمي. إن نجاح مشروع الممر يعني ولادة نظام مضاد تقوده واشنطن يرتكز على قواعد واضحة، تمويل

شفاف، ومشاركة القطاع الخاص، في مقابل نموذج الصين الذي يتميز بالغموض وقيادة الدولة الصينية له عبر الحزب الحاكم.

في هذا الإطار، الحرب في غزة ليست مجرد مأساة إنسانية مستمرة، بل محطة محورية في الصراع الاستراتيجي العالمي حول التواصل الأوراسي. وقد يمكّن وقف إطلاق النار والتطبيع العربي الإسرائيلي من إطلاق المشروع، ما يعيد تشكيل الاقتصاد الجيوسياسي للمنطقة، ويعيد التوازنات باتجاه الغرب، ويقلص نفوذ إيران ويحد من دور الصين في إدارة البنى التحتية الإقليمية والعالمية.

مع ذلك، لا ينبغي فهم المشروع كمفتاح لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فهو لا يعالج القضايا السياسية، الأيديولوجية، الدينية، أو الإقليمية الجوهرية مثل وضع غزة، حكم حماس، سياسات الأمن الإسرائيلي، أو تراجع المشروع الوطني الفلسطيني

،حيث الممر مبادرة اقتصادية تركز على التجارة والربط الإقليمي، ومن الأفضل اعتباره حافزاً اقتصادياً لما بعد النزاع قد يدعم ترسيخ سلام هش إذا اقترن بإطار دبلوماسي فاعل.

وبالتالي، يعتمد نجاح الممر على اندماجه ضمن هيكل أوسع للتطبيع السياسي وحل النزاعات.

من شروط تحقق مشروع الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسطي–الأوروبي

أن يندرج ضمن حزمة دبلوماسية شاملة تعالج المطالب الفلسطينية،و تعيد رسم خطط الأمن الإقليمي، وتجمع الفاعلين المختلفين حول رؤية موحدة للتكامل والاستقرار.

من غير المعقول اعتبار مشروع الممر عاملا مباشرا لإنهاء الحرب في غزة؛ بل هو بمثابة حافز استراتيجي وانعكاس اقتصادي مهم مرهون بظهور نظام مستقر بعد النزاع. فدوره لا يكمن في تسوية الصراعات السياسية والإقليمية الأساسية المتجذرة في النزاع، وإنما في بناء هيكل إقليمي يوازي التطبيع. وإذا ما ظهر إطار دبلوماسي يسهّل الاستقرار الإسرائيلي–الفلسطيني ويفتح طريقاً للتطبيع بين إسرائيل والسعودية،و يمكن أن يتحول مشروع الممر إلى آلية صيغة هجينة تعيد تشكيل أنماط الارتباط والتجارة والنفوذ في الشرق الأوسط.

في هذه الحالة، سيمثل الممر نقطة تحوّل هيكلية، حيث يعزز كتلة جيو–اقتصادية غربية متماسكة ويقلص مركزية الصين الاستراتيجية ضمن مبادرة الحزام والطريق، ان المشروع يعتمد في تحقيقه على ليس عبر أوعلى استخدام القوة أو الضغط، بل التقاء الإرادات السياسية، واستقرار المنطقة، وترسيخ نظام جديد تنهض فيه البنية التحتية والتحالفات المتبادلة.

إضافة المترجم:

الهند: يبدأ من ميناء (مومباي) على الساحل الغربي للهند

الخليج العربي: ينتقل عبرعُمان(مرفأ صُحار) وعبر ساحل الامارات على خليج عُمان عند مرفأ الفجيرة ثم براً نحو مرفأ جبل علي ثم السعودية عبر المنطقة الشرقية، متجهاً نحو دول الخليج الأخرى وصولاً إلى الأردن

الأردن: يمر عبر الأردن إلى اسرائيل ، مروراً من الحدود الأردنية مع اسرائيل أراضي1948الواقعة شمال الضفة الغربية نحو حيفا ، و بمعبر الملك حسين عبر الضفة الغربية نحو حيفا ، وبالعقبة نحو النقب ثم غلاف غزة وصولاً لعسقلان–أشدود– حيفا .

إسرائيل: يتجه نحو حيفا ومن هناك نحو أوروبا ، والعكس نحو الهند.

أوروبا: من إسرائيل، يمر إلى أوروبا عبر إيطاليا أو اليونان، حيث تستمر الشبكة إلى وسط وشمال القارة .

ملاحظة :الخريطة الجغرافية للمشروع لم تنتهي بعد والمعلومات عن جغرافيته مازالت ضمن الأخذ والرد.

هذا الممر يهدف إلى خفض زمن الشحن حوالي 40% ويُعتبر بديلاً مهماً لمسارات مثل قناة السويس، كما يضمن صمود التجارة في ظل أزمات أمنية مثل هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

: مشروع الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسطي–الأوروبي(IMEC) يشمل شبكة متكاملة من أنابيب غاز ونفط وتضم السكك الحديدية، الطرق، والموانئ، وتربط نحو 4,800 كم، وتدعم التعاون التجاري والسياسي بين آسيا والبحر المتوسط وأوروبا.

اليابان البلاد الأخرى الشيوعية

تقديم وعرض الدكتور منذر أبو مروان اسبر.

تضمنت " اللوموند ديبلوماتيك " ، الصحيفة الشهرية الفرنسية المشهورة في عددها الصادر آب ٢٠٢٥، تقريرا لمراسل الصحيفة الخاص السيد رينو لامبير بعنوان :

"اليابان البلاد الأخرى الشيوعية"

.١

اليابان وبداية الحزب الشيوعي الياباني

مايلفت النظر كما طرح التقرير أن الطبعة الأولى الكاملة لأعمال ماركس وانجلز، لم تكن طبعة انكليزية ولا ألمانية ولا فرنسية وانما كانت طبعة تمت في اليابان، البلاد التي عرفت ولادة واحد من أكبر الأحزاب الشيوعية في العالم .

والواقع أنه إلى جانب هذه الميزة ،لابد من القول إن اليابان تتمتع بخصوصية أنها واحدة من كبريات الاقتصاد في العالم .

والى جانب نمطها الإنتاجي الرأسمالي احتفظت بعلاقات اجتماعية ومؤسسات مختلفة عن البلدان الرأسمالية في الوقت الذي عملت فيه هذه العلاقات والمؤسسات على تدعيم وتغذية النهوض الرأسمالي الياباني .

هذه العلاقة المتبادلة بين بنية الانتاج اليابانية وبين البنى الاجتماعية أوجدت مفعولا متبادلا للاقتصاد على الثقافة وللثقافة على الاقتصاد .

كان هذا بفضل قوة شعور الانتماء المتجذر للمجتمع الياباني والذي يعود إلى الجماعة الريفية اليابانية ، الشعور الذي انتقل منها إلى المنشأة الرأسمالية وحتى إلى التنظيم الاداري للبلاد .

ولقد كان من نتائج هذا الشعور المتجذر لجم ظهور النزعة الفردية معززا بذلك التضامن الداخلي الياباني ، وموجها طاقات الجميع لخدمة أهداف المنشأة الاقتصادية الملتحمة في نهاية المطاف مع قوة الرابطة الوطنية للبلاد .

أن العلاقات الاجتماعية داخل المنشأة الاقتصادية نفسها تفسر وجود نظام من التشغيل الدائم مزدوجا بالتوافق داخلها بما يسهل سير اشتغال الرأسمالية اليابانية .

والواقع أن الدولة قد لعبت ومازالت تلعب دورا هاما منذ بداية التصنيع الياباني توجيها وتحفيزا للاقتصاد الرأسمالي ، وهذا على عكس النموذج البريطاني الرأسمالي ، بحيث يمكن القول إن الرأسمالية اليابانية هي رأسمالية دولانية لاسيما بوجودعلاقات قوية بين الإدارة العليا للدولة وبين رجال الأعمال تدعيما للمنشآت الكبرى دون أن يعني ذلك استبعادالبنى الفوقية البرلمانية .

في هذا الإطار عمل الحزب الشيوعي الياباني الذي تشكل عام ١٩٢٢ والذي ضم ٢٥٠ الف منتسبا إليه في ذلك الوقت كما يذكر رينو لامبير مبينا أن معظم أعضاء الحزب الذي التقى بهم يشيرون إلى حذرهم من السلطات، لماذا ؟

لأن هذه السلطات الرسمية يمكنها استخدام قانون عام ١٩٥٢ المتعلق بردع اخطار الأعمال الهدامة بما سمح لرئيس الوزراءالراديكالي شنزو آبي ، استخدامه أعوام ٢٠٠٦ــ ٢٠٠٧ وأعوام ٢٠١٢– ٢٠٢٠ ضد الحزب بذريعة أنه" يستمر في سياسة العنف الثوري ".

بهذا يشير لامبير إلى أن أول سيدة رئيسة للحزب كانت توموكو تامورا عام ٢٠٢٤ والتي صرحت في لقاء معها في مقر الحزب في حي يويودجي " نعاني الريبة ازاءنا في أننا نريد إقامة نظام ديكتاتوري للحزب الواحد في حين أننا نريد اخراج البلاد من هذا النظام " نظام الحزب الليبرالي الديمقراطي المستمر في الحكم ردحا طويلا والذي قامت بتشكيله امريكا (وكالة المخابرات المركزية) عام ١٩٥٥ ضد مايسمى بالتهديد الشيوعي.

امريكا واليابان والحزب

كانت أمريكا بعد ماقامت به واحتلالها لليابان عام 1945ترى أن بلاد مشـــرق الشـــمس متخلفة مثل البلدان الآسـيوية المسـؤولة عن صـعودالفاشـية فيها ، واذا عملت على تطعيم اليابان بالديمقراطية الليبرالية لتجعل "سويسرا الآسيوية " حسب تعبير الكاتب وذلك على الطريقة الأمريكية ،اي "الثورة الديمقراطية من فوق".

إلا أن المفارقة كانت في أن قوى الاحتلال الأمريكية التي يقودها الجنرال دوغلاس ماك آرتور شـــرعت بإصلاحات واسعة سرعان ماتراجعت عنها .

لقد كانت هذه الاصلاحات من الأهمية بحيث "يمكن الحكم عليها بالبلشفية" :

اصـــلاح زراعي ، تفكيك المونوبولات الصـــناعية ، دمقرطة الاقتصـــاد ،دعم النقابات ، ادخال اســبوع عمل ب٨ساعات يوميا ، الحق في التظاهر والاضراب ، دمقرطة الانتخابات ، حقوق المرأة في الخلية الاسروية .

لقد كانت إصـــلاحات نقلت اليابانيين من رعايا إلى مواطنين متســـاوين وبترخيص رســـمي للحزب الشـــيوعي وأطلاق سراح الشيوعيين الذين كانوا معتقلين عدة سنوات قبل ذلك .

ولقد رحب الحزب الشـــيوعي بهذه الاصـــلاحات معتبرا أن الجنرال دوغلاس ماك آرتور يقوم بمهمة الحزب خروجا من المرحلة اليابانية شـــبه الاقطاعية إلى تحقيق الثورة البورجوازية الديمقراطية(مايذكرنا على صـــعيد أخر بقيام بســـمارك بتوحيد ألمانيا عام 1870 وعلى انه يقوم بمهمة الماركســـيين في توحيد الطبقة العاملة الألمانية) .

الا أن السياق التاريخي للأحداث دفع امريكا إلى الانقلاب على ماقامت به .

ذلك أن الديمقراطية الفتية من شأنها أن تنفخ في أشرعة الحزب الشيوعي والحركات الاجتماعية التقدمية من جانب، ومن جانب آخر فإن الصـــين التي كانت قلعة ضـــد الشـــيوعية مع تشـــانج- كاي- تشـــيك ، القومي اليميني ،،قدوقعت في ايدي ماوتسي تونغ عام1949 فاندلاع الحرب في كوريا .

ثمة إن التطعيم الديمقراطي لأمريكا قد فقد مهمته في السياق الآسيوي الجديد بحيث أن مشروع إستبدال الفاشية بالديمقراطية قد حل محله استعادة الشخصيات العسكرية وسواها المتهمة بالارهاب والاجرام إلى الدولة اليابانية !! وبدء ملاحقة الحركة الاجتماعية التقدمية والحزب الشيوعي.

بهذا كان على الحزب أن يقوم بانطلاقة جديدة ، حتمها أيضا الفشل الذريع في الكفاح المسلح عام 1950 تحت ضغوط موسكو وبكين وعلى غرار ماتم في استراتيجية الكفاح التحرري للصين بالانطلاق من الريف باتجاه المدينة .

لقدارسل الحزب وحدات للتعبئة الشعبية في الأرياف اليابانية بأمل اندلاع الثورة دون أن يكون للحزب أية تجربة في المقاومة المسلحة وفي الوقت الذي كان فيه الجنرال الأمريكي آرتور قد قام باصلاح زراعي لتحسين ورفع المستوى المعيشي للفلاحين . والنتيجة أنه كان لابد من استراتيجية جديدة الحزب .

. . ٣.

استراتيجية جديدة

مع سنوات الفشل التي أدت إلى انشقاقات الحزب ، قام الشيوعيون بوضع استراتيجية جديدة صادق عليها مؤتمرهم الثامن .

كمن صلب هذه الاستراتيجية في أولوية التحرر الوطني ، كما يقول برنامج الحزب :

" ما تحتاجه اليابان هو الثورة الديمقراطية وليس الثورة الاشتراكية "، ثورة تضع فيما تستطيع من تحقيقه ،حدا للتابعية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن الحزب لم يأخذ بهذا التطور فيه وحسب وانما سيدافع أيضا عن حكم القانون والحركات الاجتماعية ، و"سيقوم في أعوام ١٩٧٠باستبدال مرشحين من الأوساط العمالية بمرشحين آخرين ، مثقفين ومحامين واطباء وكوادر المنشآت الاقتصادية .

كما أن سيرورة التطور فيه ستجعله يتخلى عن مفردات يخاف الناس منها :

"حزب الطليعة ، الخلية الحزبية ، ديكتاتورية البروليتاريا"

وفي عام ٢٠٢٠؛سيصدر موقفا نقديا لروسيا ضد عدوانها على أوكرانيا ، الأمر الذي اهتم ورحب به الإعلام اليميني كله .

بهذا التطور بعلائمه المذكوره فإن الحركة التقدمية اليابانية تعلن عن ميزة فريدة ، لماذا؟ لان العالم الذي تزهر به أحلامها ، يدعو إلى توحيد النظر إلى الماضي القريب أكثر من المستقبل .

ذلك أن دستور ١٩٤٧ يجسد المثال الديمقراطي والسلمي لليابان ،بيد انه ما أن تم الشروع بالعمل به حتى أصبح مهددا من قبل اليمين القومي المتطرف الذي وضعت امريكا شخصياته في مواقع القرار السياسي ضد الديمقراطية ولإطلاق عسكرة اليابان الممنوعة في الدستور لاستخدام البلاد كحليف وازن ضد أعداءأمريكا.

هل من نقد على الحزب الشيوعي ؟ نعم بماسمي برخاوته أو وسطيته وبوجه خاص ، من قبل " اليسار الجديد " الياباني أعوام 1955 وما بعدها . فهذا اليسار عمل بشكل واسع لان يجعل من ايار 68 حدثا لاخافة الطبقات المسيطرة قبل أن يقع جزء من تنظيماته في الكفاح المسلح .

وعلى عكس ماكان يحدث في ألمانيا وإيطاليا التي عرفت ولادة يسار راديكالي متطرف ومنخرط في الكفاح المسلح ، فإن منظمات اليسار الياباني المشار إليها ، قامت باستهداف بعضها بعضا بل وقيام بعضها بممارسة العنف ضد اعضائه.

هذه الانحرافات اليسارية الداعية إلى الكفاح المسلح ابتهجت لها وبها الفئات المسيطرة التي لم تترك لحظة إلا بربط العنف لابهذه الانحرافات وحسب وانما بالشيوعية دون أن يوجد لديها على مايدلّل على ذلك .

ولهذا ففي أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ حصل الحزب كما ينوه الكاتب الصحافي على ١٠%من اصوات الناخبين بماجعله القوة الثالثة المعارضة . وهذه النسبة وإن لم تستمر على ماهي عليه فإن للحزب 11"مستشارا " في الغرفة العليا (مجلس الشيوخ 248عضوا) و8 نواب في الغرفة الدنيا (البرلمان 465نائبا) .

خاتمة

أن قوة الحزب الشيوعي الياباني عدا عما يحتله من اكتساب مواقع في اليابان ، تكمن بوجه خاص في المناطق المحلية اليابانية بسبب الاخلاص الدائم لأعضائه في الوقت الذي تقول رئيسته تامورا أنه يشكل

المعارضـــة الأولى في طوكيو ويوزع صـــحيفته "الراية الحمراء" على مليون نســـمة للدفاع عن الديمقراطية والتنديد بفضائح المجتمع السياسي التي تلقى رواجا واهتماما عند اليابانيين .

في هذا كله فإن الحزب يصـرّ على أمر أسـاسـي في أن أمريكا حرمت اليابان من سـيادته طارحا بذلك التحرر الوطني سبيلا لاستعادتها .

فهذا واقع مهين للنخب اليابانية ولأمة استطاعت عبر ثلاثين عاما بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية لأن تحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي ، المرتبة التي أهلتها لها الخصوصية المتميزة اليابانية التي اشرنا إليها منذ البداية ، في قلب النظام الراسمالي العالمي .

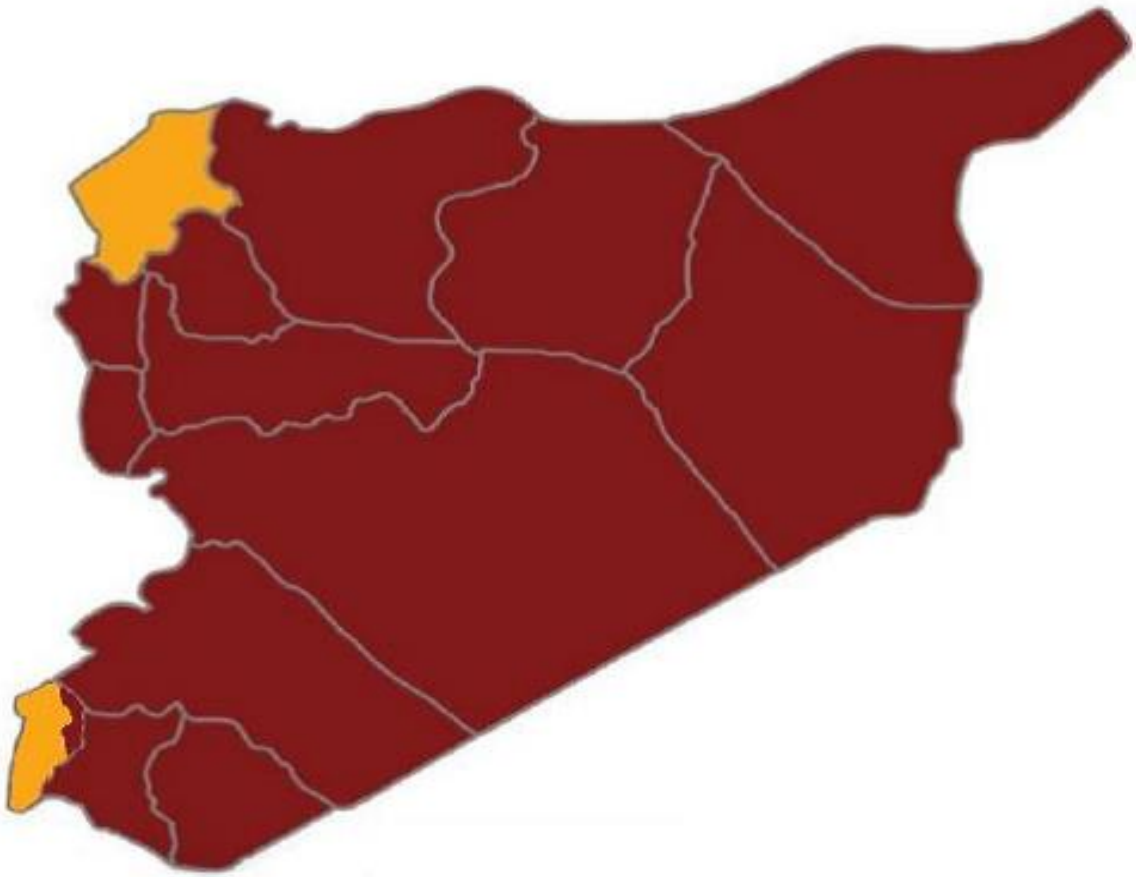

موقعنا على الفيسبوك
facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت
www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن
www.ahewar.org/m.asp?i=9135